

## التركيع بالتوقيع

# قراءة في "سورة المصالحة"

تبعث على الحيرة والدهشة تلك الهالة من القداسة التي أحاطت بها مصر ورقة المصالحة الفلسطينية، حتى حصنتها ضد المناقشة والمراجعة، واعتبرت التسليم بها من ضرورات الولاء والبراء.

المخبرات العامة الذي رعت قيادته الحوار مع الفصائل، والملاحظة الثانية أنها تجاهلت تماما اتفاق مكة الذي أرسى أساس المشاركة في الحكومة الائتلافية. الملاحظة الثالثة والأهم أن الجهود السابقة تعاملت مع حركة حماس باعتبارها شريكا منتخبا له شرعيته، في حين أن الورقة المصرية تجاهلتها واعتبرتها طرفا متمردا يجب إقصاؤه، لم تذكر ذلك صراحة بطبيعة الحال، لكنها أطلقت يد السيد محمود عباس في ترتيب البيت الفلسطيني، وخولته صلاحية تشكيل لجنة إعداد قانون الانتخابات ولجنة تطوير منظمة



### فهمي هويدي

1- صارت المصالحة أحد عناوين مرحلة ما بعد العدوان على أسطول الحرية، وتلك مسألة جديرة بالملاحظة، حيث أشك كثيرا في أنها من قبيل المصادفة، إذ حين ينام الموضوع أو يتعثر طيلة ثلاث سنوات، ثم يصبح بعد قصة أسطول الحرية هتافا يرددته جميع المسؤولين المعنيين بالأمر من عرب وعجم، فإن الأمر يصبح مشكوكا في براءته. لذلك فإنني أميل إلى الرأي القائل إن إسرائيل حين انفضح أمرها، وأخرج معها حلفاؤها المؤيدون للحصار والمشاركون فيه، فإن أبالسة اللعبة السياسية قرروا أن يلقوا بالكرة في مرمى حماس، ومن ثم أشهروا لافتة المصالحة ودعوا إلى التوقيع على الورقة المصرية كما "انزلت".

زوتواللت التصريحات التي شددت على أنه لا كلام ولا سلام، ولا نقض ولا إبرام، إلا بعد التوقيع على الوثيقة المقدسة، ولأن أولئك الأبالسة يعرفون جيدا أن الورقة بصيغتها الحالية تلغي المقاومة وتقلب المائدة رأسا على عقب، ومن ثم فإن حركة حماس ترفض التوقيع عليها (حركة الجهاد الإسلامي أعلنت أنها خارج الموضوع من أساسه)، حينئذ سينشغل الناس برفض حماس فكرة المصالحة، ومن ثم تعطيلها للوفاق، وتعطيلها لإمكانية فتح معبر رفح، خصوصا أن إغلاقه هو الذي أدى إلى إطلاق حملات الإغاثة بالبحر، الأمر الذي أوصل الأمور إلى ما وصلت إليه. هذه الخلفية أشرت إليها من قبل، وقلت إن استدعاء موضوع المصالحة والإصرار على قداسة الورقة المصرية، والتشديد المستمر على رفض أي تفاهم حولها أو قبلها، لم يرد به في حقيقة الأمر تحقيق المصالحة أو رأب الصدع، وإنما أريد به إخراج حماس إذا لم توقع، وتركيعها إذا وقعت، في الوقت نفسه، فإن من شأن إثارة الموضوع تغطية موقف السلطة في رام الله، وتخفيف الضغط على الأطراف العربية الأخرى المساندة لها، وإعطاء الانطباع بأنهم يسعون لإنهاء الانقسام، ولكن حماس تشكل العقبة التي تحول دون ذلك.

2- ليست جديدة محاولات توحيد الصف الفلسطيني، فمنظمة التحرير حين ظهرت إلى الوجود في العام 1964 كانت باكورة تلك المحاولات التي تميزت بأمرين، أولهما الحرص على تحقيق أكبر قدر ممكن من الوفاق الوطني بين الفصائل المختلفة، وثانيهما الاتفاق على أن التحرير هو الهدف والمقاومة هي الوسيلة، لكن الأمور اختلفت، وانقلبت رأسا على عقب منذ وقع اتفاق أوسلو في العام 1993، الذي ظن الرئيس ياسر عرفات أنه سيفتح الباب إلى إقرار السلام وإقامة حكم ذاتي فلسطيني فوق 90% من الأرض الفلسطينية، يؤدي إلى إقامة الدولة عليها في وقت لاحق.

ثم تتواصل المفاوضات بعد ذلك حول مساحة الـ10% الباقية، وهي المساحة التي أقيمت فوقها المستوطنات الإسرائيلية والقواعد العسكرية، وبلغ التفاوض حدا جعله يصدر أوامر فور توقيع الاتفاق بوقف الانتفاضة (الأولى)، ويطلب من قادتها الميدانيين أن يتوجهوا إلى مكتب الحاكم العسكري الإسرائيلي في غزة لتسليم أسلحتهم، وقد نفذوا تلك الأوامر على الفور، ولكنه اكتشف مضي الوقت أنه أسرف في تفاوله، وأن الحكم الذاتي الذي تطلع إلى إقامته فوق 90% من الأرض الفلسطينية تقلصت مساحته بعد مفاوضات مضنية إلى 22% فقط من الضفة وغزة، هي تلك التي أطلق عليها وصف المنطقة (أ).. بعدما قسم المفاوضات الإسرائيلي الأرض المحتلة إلى (أ) و(ب) و(ج)، ولم يسمح للسلطة بأن تمارس حكمها الذاتي إلا على المنطقة (أ).

زالأمر تطورت بعد ذلك، حيث استمر إجهاض الأحلام التي تعلق بها الرئيس عرفات، فقد أدرك في مفاوضات كامب ديفيد أن إسرائيل كشفت عن

سعيها لابتلاع نصف الضفة الغربية، وانها تتبنى موقفا غامضا من القدس، كما ترفض أي كلام عن عودة اللاجئين، وهي الأجزاء التي فجرت الانتفاضة الثانية، وانتهت بتمرد عرفات ثم بقتله بالسم في العام 2004.

ما يذكره الكاتب والسياسي الفلسطيني بلال الحسن في هذا الصدد أنه حين جاء محمود عباس إلى منصب الرئاسة الفلسطينية كان شديد الإيمان بأن "إرهاب" الانتفاضة الثانية هو الذي أفضل اتفاق أوسلو، وأن إنهاء هذا "الإرهاب" والعودة إلى طريق المفاوضات والمفاوضات فقط، التي اعتبرها خيارا إستراتيجيا وحيدا، هو الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية، من ثم فإنه مضى يحاول ويحاول ويحاول مع الرئيس بوش ويفشل، ويحاول مع الرئيس باراك أوباما، فيتلقى الضربات المتوالية حتى يكاد يترنح، ورغم كل الضربات التي يتلقاها، فإنه لم يستطع أن يستنتج ما سبق للرئيس عرفات أن يستنتجه، وهو أنه لا يمكن إجراء تفاوض ناجح مع إسرائيل إلا عبر مقاومة شعبية فعالة ضد الاحتلال، أما التفاهم مع الاحتلال، والتعاون أو التنسيق الأمني معه فنهايته خسارة المباراة بالنقاط أو بالضربة القاضية - (الشرق الأوسط 2009/9/20).

3- السياسة التي اتبعها أبو مازن كانت البداية الحقيقية للانقسام وشق الصف الفلسطيني، إذ استسلمت دون شروط لنهج التفاوض، الذي كان الفرصة الذهبية لإسرائيل للتمدد الأمن من ناحية، وللإعتماد على طرف فلسطيني وعربي في مواجهة المقاومة وحصارها، وكان ذلك الاختيار هو بداية الفراق بين أبو مازن وفريقه وبين فصائل المقاومة، حركة حماس والجهاد الإسلامي والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهذا الفراق تحول إلى صدام بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام 2002، وفوز حماس بأغلبية المجلس التشريعي، ومن ثم تأهلها لتشكيل الحكومة، وتحولها إلى شريك في السلطة.

بدا المشهد مسكونا بالتناقض الذي كان يتعذر استمراره، فرئاسة السلطة كانت ضد المقاومة ومع التفاوض، ورئاسة الحكومة مع المقاومة وضد التفاوض في ظل الظروف القائمة، ولأن الموقعين كانا متعاكسين تماما فإن استمرارهما معا كان من رابع المستحيلات، خصوصا حين لجأت الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي كانت خاضعة لسلطة الرئيس إلى محاولة إفشال عمل الحكومة وإثارة الاضطرابات والفوضى في القطاع، الأمر الذي دفع الحكومة إلى حسم الموقف لصالحها في صيف العام 2007 إذا جاز لنا أن نلخص ونركز، فلا ينبغي أن تفتونا حقيقة أن الموضوع الأساسي للخلاف هو الموقف من الاحتلال والمقاومة، وإذا كانت هناك دوافع أخرى للانقسام فإنها تأتي في المرتبة التالية لذلك الموقف. في مجرى التوافق الفلسطيني تتابعت عدة مشاهد

على النحو التالي:

■ في العام 2005 عقد مؤتمر القاهرة، الذي أعلن أن الهدف منه هو إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية، واتفق خلاله على تشكيل لجنة تجتمع شهريا لهذا الغرض برئاسة أبو مازن وعضوية ممثلي الفصائل وعدد من الشخصيات العامة، لكنها لم تعقد اجتماعا واحدا، الأمر الذي رجح ما ذهب إليه البعض من أن الهدف الحقيقي للاجتماع كان توافق الفصائل على التهدئة في مواجهة إسرائيل لإنجاح التسوية السلمية.

زالسياسة التي اتبعها أبو مازن كانت البداية الحقيقية للانقسام في الصف الفلسطيني، إذ استسلمت دون شروط لنهج التفاوض، الذي كان الفرصة الذهبية لإسرائيل للتمرد الأمن من ناحية، وللإعتماد على طرف فلسطيني وعربي في مواجهة المقاومة وحصارها.

■ في العام 2006 تم الاتفاق بين الفصائل على برنامج الوفاق الوطني، الذي خرجت فكرته الأساسية من المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وكانت الفصائل - خصوصا فتح وحماس - قد اختلفت حول صياغة برنامج للوحدة الوطنية بعد الانتخابات التي فازت فيها حماس، فبادر الأسرى من جانبهم إلى وضع ذلك البرنامج الذي ظل محل أخذ ورد من جانب فتح، ثم تمت الموافقة عليه في نهاية المطاف.

■ في العام 2007 عقد اتفاق مكة الذي وضع الأساس لتشكيل الحكومة الائتلافية، بالمشاركة بين حركتي فتح وحماس، ولكن فكرة المشاركة كانت مرفوضة أمريكيا وإسرائيليا، ولذلك تأمر الطرفان مع أطراف أخرى عربية لإفشال الاتفاق، حيث بدأ أن رئاسة السلطة رافضة للتعاون مع رئاسة الحكومة، وتبين من ممارسات جهاز الأمن الوقائي التي سبقت الإشارة إليها أن رئاسة السلطة ضالعة في محاولات إفشال الحكومة وإثارة الاضطرابات في القطاع، الأمر أدى إلى النهاية التي يعرفها الجميع، والتي مازالت مستمرة إلى الآن، وبمقتضاها أصبح على رأس الحكومة في غزة السيد إسماعيل هنية ممثلا لحماس التي فازت بأغلبية المجلس التشريعي، وصارت في رام الله حكومة أخرى تنتسب إلى فتح برئاسة الدكتور سلام فياض، رغم أن الفريق الذي ينتمي إليه لم يحصل إلا على مقعدين اثنين فقط في المجلس.

■ في العام 2008 ألفت مصر بنقلها في الساحة، ودعت الفصائل إلى اجتماعات في القاهرة، أسفرت عن إعداد ورقة قدمت بحسبانها تمثل المشروع الوطني الفلسطيني، وخضعت الورقة لتعديل لاحق تم في العام 2009، وأصبحت تحمل اسم: اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني. وكانت تلك الورقة بمنزلة نقطة تحول ومنعطف مهم في مسار الحوار يستحق أن نتوقف عنده لبعض الوقت.

4- هناك ثلاث ملاحظات أساسية على الورقة المصرية، الأولى أنها أعدت بمعرفة مسؤولي جهاز

التحرير، ورئاسة اللجنة الأمنية العليا، ورئاسة اللجنة المشتركة لتنفيذ الاتفاق، الأمر الذي يعني أنه أصبح صاحب القرار والمرجع في صياغة الحاضر والمستقبل الفلسطيني، في الوقت نفسه فإن الورقة ألغت المقاومة عمليا حين حظرت التشكيلات المسلحة التي تمثل الأجنحة العسكرية للفصائل خارج سياق أجهزة الأمن (التي يفترض أنها تتولى التنسيق مع إسرائيل!).

كنت قد فصلت في نقد الورقة المصرية في مقال سابق نشر تحت عنوان "مغالبة لا مصالحة". وليس لدي الكثير الذي أضيفه على ما سبق نشره، لكن الملاحظة الجوهرية التي يمكن إبدائها على الورقة هي أنها ركزت إلى جانب إقصاء حركة حماس وإضافة الحصار السياسي عليها إلى الحصار المادي المضروب على القطاع، على الجوانب الإدارية والتنظيمية التي تؤدي إلى تمكين رئاسة السلطة من السيطرة على الموقف في الضفة وغزة، وفي الوقت نفسه فإن الورقة لم تتضمن أي رؤية سياسية واضحة ولم تحتل قضيتا التحرير والمقاومة ضد الاحتلال أي حيز فيها.

زرغم أن حركة حماس تمثل الآن رأس الحربة في المقاومة والصمود الفلسطيني، فإن المشكلة ليست في أن تبقى الحركة في السلطة أو تستبعد منها (ليس سرا أن المخطط المرسوم استهدف تحقيق إقصائها المطلوب من خلال تزوير الانتخابات، لكي تخرج حماس من باب الانتخابات الذي دخلت منه، إنما الأهم هو أن تستمر مقاومة الشعب الفلسطيني ويتعزز صموده بحماس والجهاد أو بغيرهما، وبالمناسبة فليس دقيقا أن حماس تحارب ويراد إخضاعها لكونها حركة ذات مرجعية إسلامية، لأن هناك آخرين ممن ينتمون إلى المرجعية نفسها يحضنهم الأمريكيون ويرحب بهم أهل "الاعتدال"، لكن مشكلة حماس في نظر الجميع أنها بالأساس طرف مقاوم، والمستهدف في نهاية المطاف هو ذلك الموقف المقاوم والرافض للاستسلام.

إن القدسية التي أحيطت بها الورقة المصرية أريد بها وقف مراجعة الثغرات الخطيرة التي تخللتها، التي هي باب لالتزام المقاومة بوقف أنشطتها وإخراجها تماما من ساحة الفعل السياسي، وهو ما يسوغ لي أن أقول إن الهدف المرسوم هو التركيع من خلال التوقيع، وإن الورقة بالهالة التي أحيطت بها تحولت إلى نص منزل لا يجوز أن تمتد إليه يد المراجعة، ولهذا اقترحت أن تسمى سورة المصالحة، على غرار سور الشورى والأنفال والأحزاب وغيرها.

إن المصالحة هي جهد يبذل لتقريب وجهات النظر بين طرفين متعارضين، وليست إكراه طرف على أن يستسلم للآخر، ولذلك فإن الورقة المصرية في صيغتها الراهنة لا تصلح أساسا للمصالحة، وأدعاؤها القيام بهذا الدور هو من قبيل الانتحال والانتفاف على الحقيقة.

# الإنفاق العسكري في دول الخليج



الإمارات بست طائرات نقل عسكري من طراز "سي" 17، مما يجعل الإمارات ثاني دولة شرق أوسطية تطلب شراء هذه الطائرات بعد قطر، وسوف تتسلم أبو ظبي أربعاً من هذه الطائرات في العام 2011 وأنتنتين عام 2012.

على صعيد السلاح الألماني، ذكرت مجلة دير شبيغل في الثامن عشر من مايو/أيار 2009 أن برلين قررت السماح، لأول مرة، بتصدير دبابة القتال الرئيسية من طراز "Leopard 2"، التي تنتجها شركة "GmbH KMW"، إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وأن مجلس الأمن القومي الألماني صادق على البدء ببيع 36 دبابة من هذا الطراز إلى قطر، كمقدمة لعقد صفقات مماثلة مع دول المنطقة. من ناحيتها، كانت الولايات المتحدة قد أعلنت منذ مطلع العام 2008 عن نيتها بيع السعودية ودول خليجية أخرى تكنولوجيا "ذخائر الهجوم المباشر المشترك"، أو ما تعرف بالقنابل الذكية، والمعروفة علمياً باسم "JDAM"، وهي في الأصل عبارة عن قنبلة "حرة السقوط" من طائرة قاذفة، دمج بذيلها "مجموعة توجيه (Guidance Kite) لتعطيتها القدرة على السير نحو الهدف، مستعينة بنظام تحديد المواقع عالمياً، وقالت واشنطن إنها ستزود الرياض بـ900 قنبلة "JDAM".

على صعيد المشتريات العراقية، وافقت وزارة الدفاع الأمريكية في يوليو/توز 2008 على صفقات تسليح لبغداد بلغت قيمتها نحو عشرة مليارات وسبعمئة مليون دولار، وتضمنت ما قيمته مليارين ومائة وستين مليون دولار لشراء دبابات "أبرامز" (Abrams 1A1M) التي تصنعها شركة جنرال دايناميكس، وتحديدًا، سوف يشتري العراق 140 دبابة من هذه الدبابات، و400 مركبة مجنزرة من عربات المشاة القتالية الحديثة "سترايكر".

كذلك، يسعى العراق لشراء 36 طائرة من طراز "أف"، 161، التي تبلغ قيمة الواحدة منها نحو مائة مليون دولار، مع تسهيلات التدريب على القيادة والصيانة. وسوف تشتري بغداد أيضاً ست طائرات نقل من شركة "لوكهيد مارتن"، ومعدات ذات صلة، بقيمة إجمالية تصل إلى مليار وخمسمائة مليون دولار. وتترقب البحرية العراقية، من ناحيتها، أربع سفينة دوريات زنة 450 طنًا، إيطالية الصنع.

وبالطبع، قد تكون هناك تفسيرات عدة، ووجهات نظر مختلفة، حيال هذا المستوى القياسي من الإنفاق العسكري الذي يشهده إقليم الخليج العربي منذ ثلاثة عقود.

وعلى الرغم من ذلك، فإن دول الخليج مطالبة بخفض نفقاتها العسكرية، وتوجيه مواردها المالية نحو برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن الاستقرار الوطني، وبالترتبة الإقليمية، لا يمكن تحقيقه عبر سباق تسلح لا أفق له، بل عبر مناخ تشعر فيه كافة الدول والفئات الاجتماعية بأنها شريك فعلي في الحقوق والواجبات.

وقد لا تدفع الإمارات سوى نصف هذه التكلفة على أكثر تقدير، بينما تتحمل وزارة الدفاع الفرنسية والشركات المشاركة في المشروع، وهي داسو للطيران وتاليس وسافران، باقي التكلفة، وتقدر قيمة الصفقة المرتقبة بين ستة وثمانية مليارات يورو (8,4 و11,2 مليار دولار)، وسوف يعتمد السعر الأخير على الشكل النهائي للتحسينات المطلوبة.

من ناحيتها، قالت الكويت يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2009 إنها قد تشتري عدداً من مقاتلات رافال، وهي تنتظر من فرنسا الشروط الخاصة بهذه

**قد تكون هناك تفسيرات عدة ووجهات نظر مختلفة حيال المستوى القياسي من الإنفاق العسكري الذي يشهده إقليم الخليج العربي منذ ثلاثة عقود، ومع ذلك فإن دول الخليج مطالبة بخفض نفقاتها العسكرية وتوجيه مواردها المالية نحو برامج التنمية**

الصفقة، وكان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قد صرح أثناء زيارته الكويت في فبراير/شباط 2009 بأن المحادثات الخاصة ببيع ما بين 14 و28 طائرة رافال للكويت قد وصلت إلى "مرحلة متقدمة للغاية".

وتنتمي المقاتلة رافال إلى مقاتلات الجيل الرابع بلس، وقد باتت تواجه منافسة خطيرة من قبل مقاتلة الجيل الخامس الأمريكية "أف 35"، التي أعلنت معظم دول غرب أوروبا رغبتها في شراء عدد منها.

وقالت مصادر فرنسية إن الكويت وفرنسا تدرسان مجموعة من العقود التسليحية تتراوح ما بين الطائرات المقاتلة رافال والفرقاطات.

وكان قد جرى التوقيع يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2009 على اتفاقية دفاعية بين فرنسا والكويت طوّرت اتفاق العام 1992، كما ترتبط الإمارات، من جهتها، باتفاقية أمنية مع فرنسا جرى التوقيع عليها يوم 16 يناير/كانون الثاني 2008، وهناك أيضاً اتفاق دفاع مشترك بين البلدين وقع في العام 1995.

وفي السياق ذاته، تفيد تقارير إعلامية فرنسية بأن باريس تسعى لتسويق منظومة دفاع مضاد للصواريخ لدول الخليج العربي، ربما تكون بدايتها في الكويت، وإذا صحت هذه التقارير، فسوف يعني ذلك حدوث تحول كبير في موقع فرنسا، ليس في سوق السلاح الخليجي وحسب، بل وفي مقاربة أمن الخليج عامة.

من جهة أخرى، أعلنت شركة بوينغ الأمريكية في يناير/كانون الثاني 2010 عن فوزها بعقد لتزويد

■ ما حجم الإنفاق الراهن على برامج الدفاع والتسلح في دول الخليج العربي؟  
■ وما نسب هذا الإنفاق من النواتج القومية الإجمالية لبلدان المنطقة؟  
■ كم هي حصة الفرد السنوية من الإنفاق الدفاعي؟  
■ وما هي صفقات التسليح الجديدة التي ينتظرها هذا الإقليم الحساس من العالم؟

الأول من تسعينيات القرن العشرين، مع فارق أن الأسلحة الجوية قد بدت اليوم أكثر حضوراً. وفي السياق ذاته، سجلت أقطار مجلس التعاون الخليجي مستويات متقدمة على صعيد نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي الإجمالي، واحتلت سلطنة عمان المرتبة الأولى عالمياً على هذا الصعيد، حيث بلغت النسبة فيها 10,4% في العام 2007.

وفي العام ذاته، بلغت هذه النسبة في البحرين 3,2%، والكويت 3,8%، وقطر 2,5%، والسعودية 9,2% والإمارات 5,9%.

وتتقارب هذه النسب، التي وردت في تقارير سيبري المختلفة، مع تلك الواردة في تقارير دولية أخرى. والاختلاف كان حول قطر، حيث بدت الأرقام متفاوتة على نحو كبير، كما لوحظ تبين بقدر ما حول السعودية.

وعلى مستوى حصة الفرد السنوية من الإنفاق العسكري، كانت هناك في العام 2008 بعض الدول الخليجية بين الدول الـ15 الأولى عالمياً على هذا الصعيد، فقد حلت عُمان في المرتبة الثالثة عالمياً، بعد كل من إسرائيل والولايات المتحدة على التوالي بواقع 1650 دولاراً للفرد، وجاءت الكويت في المرتبة الخامسة عالمياً بعد سنغافورة بواقع 1600 دولار للفرد، أما السعودية فكانت السادسة عالمياً بواقع 1500 دولار للفرد.

**ثالثاً: المزيد من السلاح يتجه إلى المنطقة**

على مستوى الآفاق المستقبلية، يُقدّر أن تبلغ فاتورة المشتريات العسكرية لأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي ثلاثمائة مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة، منها مائة مليار دولار لتقنيات دفاعية متممة، لدولتين خليجيتين (وفقاً لتقديرات صحيفة فايننشال تايمز). كما يتوقع أن يصل الإنفاق على الدفاع البحري وحده في هذه الأقطار حوالي 17,5 مليار دولار بحلول العام

2020، وذلك وفقاً لمؤسسة سجينز الاستشارية. على صعيد برامج التسليح القادمة، هناك مشاريع صفقات خليجية متعلقة بنوعين من أنظمة الدفاع الجوي المتوسطة المدى من الجيل الخامس، وكذلك أسلحة جوية، ومعدات وأسلحة برية، كلها من الدبابات وآليات المشاة المدرعة. وقد وصلت المفاوضات الخاصة بعدد من هذه الصفقات إلى مراحلها النهائية.

وخلال الأعوام الخمسة الماضية، استحوذ الطيران الحربي على الجزء الأكبر من صفقات التسليح في منطقة الخليج العربي عامة بما في ذلك العراق، وعلى خلاف ما حدث في مناطق أخرى من العالم، فإن الطائرات العسكرية التي تم التعاقد عليها في المنطقة كانت في غالبيتها أوروبية.

ومن بين المشاريع الكبيرة المتداولة حالياً، صفقتان لطائرات رافال الفرنسية، واحدة للإمارات والأخرى للكويت، فقد أعلنت فرنسا يوم 19 يونيو/حزيران 2009 أنها تقرب من التوصل إلى اتفاق مع الإمارات لبيعها 60 مقاتلة من رافال، وفي الخامس عشر من يونيو/حزيران 2010 ذكرت صحيفة تريبيون الفرنسية أن تكلفة تطوير المقاتلة رافال، حسب المواصفات التي طلبتها الإمارات، قد تصل إلى ما بين أربعة وخمسة مليارات يورو (5,4 و6,7 مليارات دولار).

## عبد الجليل زيد المرهون

### أولاً: معدلات قياسية للإنفاق العسكري

ارتفع الإنفاق العسكري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مدفوعاً بصفقات عسكرية شملت مختلف فروع القوات المسلحة.

ويشير كتاب سيبري السنوي لعام 2010 (SIPRI Yearbook 2010) الصادر في يونيو/حزيران من العام الجاري عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، إلى أن هذا

الإنفاق قد ارتفع في الفترة بين 1988 و2009 في عمان من 2,11 إلى 4 مليارات دولار، والكويت من 3,31 إلى 4,58 مليارات دولار، والسعودية من 17,83 إلى 39,25 مليار دولار، وفي البحرين من 232 إلى 721 مليون دولار، ولا توجد بيانات مكتملة لتطورات هذه الفترة في تقرير سيبري حول قطر أو الإمارات.

وارتفع الإنفاق العسكري في إيران من 1,54 مليار دولار في العام 1988 إلى 9,17 مليارات دولار في العام 2008. وفي العراق ارتفع الإنفاق من 2,84 إلى 3,81 مليارات دولار خلال الفترة بين 2005 و2009.

وفي أماكن أخرى من الشرق الأوسط، ارتفع هذا الإنفاق في إسرائيل في الفترة بين 1988 و2009 من 12,29 إلى 14,3 مليار دولار، وفي لبنان من 263 مليون دولار إلى 1,4 مليار دولار، وفي سوريا من مليار إلى 1,88 مليار دولار، وفي تركيا من 9,92 إلى 19 مليار دولار.

وسجل الشرق الأوسط عامة نفقات عسكرية في العام 2009 بلغت 103 مليارات دولار، مرتفعة بنسبة 40% عن العام 2000.

في المقابل، شهد عدد من دول العالم خلال الفترة بين 1988 و2009 تراجعاً في الإنفاق العسكري، فقد تراجع هذا الإنفاق في ألمانيا من 69,36 إلى 48 مليار دولار، وفرنسا من 71 إلى 67,31 ملياراً، وبريطانيا من 71,25 إلى 69,27 ملياراً، والأرجنتين من 3,24 إلى 2,6

ملياراً، وجنوب أفريقيا من 4,94 إلى 3,92 مليارات. وقد بلغت النفقات العسكرية لدول العالم مجتمعة في العام 2009 ما مجموعه 1531 مليار دولار، وهي تعادل ما نسبته 2,7% من إجمالي الناتج القومي العالمي، وتساوي حصة كل فرد في المعمورة من هذه النفقات 224 دولاراً.

### ثانياً: حصة الفرد من الإنفاق العسكري

وبالعودة إلى أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد أشارت بعض المصادر الدولية إلى أن إجمالي النفقات الدفاعية لهذه الأقطار قد بلغت في الفترة بين 1997 و2006 أكثر من ثلاثمائة مليار دولار، مما جعلها الأولى عالمياً على صعيد الإنفاق العسكري، قياساً بناتجها القومي الإجمالي، وحسب مصادر أخرى، فقد أنفقت هذه الأقطار في الفترة بين 2000 و2005 ما مجموعه 233 مليار دولار.

وقد لا يكون ثمة تناقض في الأمر، إذ إن النفقات العسكرية، التي جرى التحقق منها فعلياً، قد تركزت بصفة أساسية في النصف الأول من العقد الجاري. واستوعبت مشتريات الأسلحة الجزء الأهم من الإنفاق العسكري لأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتوحي البيانات المتاحة بأن هذه المشتريات قد اقتربت، في السنوات الثلاث الماضية، في بعض جوانبها، من تلك التي شهدتها النصف